

الانظمة السياسية القائمة على اساس الفصل بين السلطات المطلب الاول: النظام البرلماني

وفي هذا النظام يجب ان تكون الحكومة (الوزارة) حائزة على ثقة البرلمان ومتى ما فقدت هذه الثقة عليها ان تستقيل. ومن ناحية اخرى، ولكي لا يكون البرلمان هو المهيمن دائماً فان الحكومة تستطيع ان تطلب من رئيس الدولة (ملك او رئيس جمهورية)، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة. وبهذا تكون الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في هذا النظام متوازنتين فكل منهما سلاح تشهه بوجه الهيئة الاخرى عند الحاجة.

ان النظام البرلماني القابل للتطبيق في الدول الملكية والدول الجمهورية قد نشأ وتطور اساسا في دولة ملكية (انكلترا) اذ تحول النظام الانكليزي وعبر حقب زمنية طويلة من ملكية مطلقة يجمع الملك فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين يديه الى ملكية مقيدة يتولى السلطة الفعلية فيها البرلمان - وبعبارة ادق مجلس العموم المنتخب دون مجلس اللوردات المُعين - ومن جهة اخرى الوزارة المنبثقة عن مجلس العموم المنتخب من قبل الشعب. وفي كلتا الحالتين - الملكية

والجمهورية- فأن دور رئيس الدولة لا يتعدى دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوجيه النصح والارشاد لهما ولا يباشر الحكم بنفسه، وحتى ما يصدر عنه وبتوقيعه يجب ان يحمل توقيع رئيس الوزراء ايضا واحيانا جميع الوزراء. وعلى هذا فان رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً لان من يمارس السلطة الفعلية هو المسؤول عن تصرفاته. وهناك راي يعارض هذا الواقع ويقول: "ان له بعض الاختصاصات التي يقوم بها في ميدان السلطة التنفيذية: كحق تعيين رئيس الوزراء واقالة الوزارة علاوة على كونه المرشد الاعلى والحكم بين السلطات... كما ان له اختصاصات تشريعية كحق الاعتراض على القوانين وحق اصدارها ودعوة البرلمان الى الانعقاد وحق حل المجلس النيابي".

المطلب الثاني: النظام الرئاسي:

ان النظام الرئاسي لا يمكن تطبيقه إلا في الدول الجمهورية لان الاساس الاول في هذا النظام هو انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب، وما يميز هذا النظام ايضا هو عدم وجود رئيس وزراء او مجلس وزراء اذ ان الرئيس المُنتخب هو

ممثل السلطة التنفيذية والوزراء ما هم سوى مساعدين او معاونين له، يُعينون من قبله ومسؤولين امامه فقط وليس امام البرلمان، كما هو الحال في النظام البرلماني، وليس هناك اي تأثير مُتبادل او سلطة رقابة لهيئة على اخرى، وهذه هي السمة الثالثة للنظام اذن نستطيع تحديد مميزات النظام الرئاسي كما يلي:-

1. رئيس منتخب من قبل الشعب.
2. عدم وجود رئيس وزراء او مجلس وزراء.

لقد راينا فيما سبق ان النظام البرلماني يقول بتوازن هيئات السلطة مع وجود تأثير متبادل، غير ان النظام الرئاسي الذي يقوم ايضاً على مبدأ الفصل بين السلطات برفض التأثير المتبادل ويقول بالفصل التام او (الحاد) بين الهيئات رغم اتفاق جميع الآراء على ان الفصل التام بين هيئات الدولة الواحدة غير ممكن بل ومستحيل لان تلك الهيئات تعمل كما تعمل اعضاء الجسم الواحد متعاونة متظافرة في سبيل تحقيق هدف واحد ويأتي واقع ممارسة السلطة في الدول الرئاسية ليؤيد هذا الراي ويبين بوضوح عدم امكان الفصل التام بل هناك مجالات

عديدة تتعاون فيها الهيئات كافة. كما هو الحال بالنظام الرئاسي الأمريكي وكما كانت انكلترا مهد النظام البرلماني فان النظام الرئاسي شهد مولده بقيام دولة الولايات المتحدة الامريكية التي اخذ دستورها الصادر عام 1787 بمبدأ الفصل التام بين السلطات وحدد صلاحيات واختصاصات كل هيئة. وان استعراضاً سريعاً للنظام الأمريكي يعطينا صورة واضحة عن هذا النظام، مع التنبيه الى ان هذا النظام قد طُبق في دول اخرى ولكن مع بعض التحوير، ان في صلاحيات رئيس الدولة او في علاقة الهيئة التنفيذية بالهيئة التشريعية. لقد حدد دستور الولايات المتحدة لعام 1787 هيئات الدولة وكيفية تكوينها واختصاصاتها، والهيئات هي: الهيئة التنفيذية: نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من الدستور الأمريكي على ما يلي:

"تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الامريكية وهو يشغل منصبه مدة اربع سنين (تم تعديل دستور الولايات المتحدة الامريكية عام 1951 وبموجبه تم تحديد انتخاب الرئيس لمرتين فقط، وقبل هذا التعديل كان يمكن اعادة انتخاب الرئيس لعدد غير محدود من المرات) وينتخب معه نائب الرئيس الذي يختاره

للمدة نفسها. ويساعد الرئيس عدد من الوزراء يتم تعيينهم واعفاؤهم من مناصبهم من قبل الرئيس نفسه وهم مسؤولون امامه فقط، ولا يجوز انتخاب الرئيس اكثر من مرتين.

المطلب الثالث: نظام الجمعية (النظام المجلسي)

ان هذا النظام يأخذ ايضا بمبدأ الفصل بين السلطات او بتعبير ادق، بوجود هيئات متعددة في الدولة ولكنه يعطي الاولوية والهيمنة للمجلس، ومن هنا جاءت التسمية اذ عُرف هذا النظام اول ما عرف، في فرنسا بعد الثورة لعام 1789 (دستور عام 1791) ومنح الجمعية الوطنية(البرلمان) السلطة الفعلية وخاصة مهمة انتخاب اعضاء الهيئة التنفيذية(مجلس الوزراء). وبهذا اصبحت هذه الهيئة تابعة للمجلس وليست متكافئة معه وغير منتخبة من قبل الشعب وانما من قبل اعضاء المجلس.

لقد جرى العمل بهذا النظام في فرنسا فترات قصيرة(دستور السنة الاولى للثورة وخلال قيام الجمعيتين التأسيسيتين لعامي 1848 و1871) غير اننا نجد تطبيقه الكامل في عصرنا

الحالي في سويسرا، وكما قيل عن النظام الرئاسي انه نظام امريكي فان نظام الجمعية هو نظام سويسري، لذا يغدو ضروريا، ولكي تكون صورة النظام واضحة امامنا، ان نستعرض، ولو سريعا ، المؤسسات السويسرية(وخاصة الهيئة التنفيذية) وكيفية تطبيق فيها: الهيئة التنفيذية:

وتسمى (المجلس الاتحادي) ويتكون من سبعة اعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية الفدرالية، ومدة العضوية في هذا المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد، ويمكن انتخاب اي مواطن لعضوية المجلس على ان تتوفر فيه الشروط المطلوبة لعضوية المجلس الوطني، غير انه لا يجوز انتخاب اكثر من عضو واحد من الكانتون نفسه. وبعد انتخاب المجلس بهذه الطريقة يجتمع لينتخب رئيسا له ونائبا للرئيس من بين اعضاءه ولمدة سنة واحدة ولا يجوز اعادة انتخاب الاشخاص انفسهم للرئاسة ونيابة الرئاسة لسنتين متتاليتين ويكون رئيس المجلس الفدرالي رئيسا للاتحاد السويسري اي رئيسا للدولة الفدرالية السويسرية. وهو في الواقع ليست له صلاحيات رؤساء الدول في الانظمة الاخرى وانما هو ممثل سويسرا في الخارج فقط ولا يستطيع، لا

هو ولا اي وزير ، ان يتخذ قرارا منفردا وانما تُتخذ جميع القرارات في المجلس وبالأغلبية. وتشكيل المجلس الفدرالي (الهيئة التنفيذية) بهذه الطريقة يجعل منه تابعا للجمعية الفدرالية(الهيئة التشريعية) ويلزمه الدستور بتقديم تقرير سنوي مفصل يتضمن نشاطاته واعماله في جميع المجالات وتقوم الجمعية بتشكيل لجنة لدراسة التقرير بدقة وتقديم توصياتها الى الجمعية، فأما ان يحصل المجلس الفدرالي على التأييد والثقة واما ان يتسلم من الجمعية ملاحظات عليه ان يتبعها في عمله وانتقادات يستوجب عليه ان يتلافها في السنة اللاحقة، وبهذا فليس هناك سحب ثقة وانما تقوم الجمعية بتوجيه المجلس الفدرالي وارشاده نحو الطريق الصحيح الذي عليه ان يتبعه، وليس لاحد من اعضاء المجلس ان يستقيل بسبب عدم رضا الجمعية عن عمله وانما هو ملزم بتغيير نهجه والسير في الطريق الذي تحدده الجمعية الفدرالية.

ان النتيجة المنطقية لوضع كهذا هو ان تكون الهيئة التنفيذية ضعيفة، غير ان هذا لا ينطبق على سويسرا اذ ان (المجلس الفدرالي قوي وهو يصرف شؤون الدولة بشكل حقيقي ويُدافع

عن سياسته امام الجمعية، كفريق محترف يقف امام فريق من الهواه- كما انه يتمتع بقدر كبير من الاستقرار، لذلك بقي احد اعضاء المجلس 32 عاما في منصبه وبقي اخر (25) عاماً في عضوية المجلس. لقد فشل هذا النظام في جميع البلدان التي طُبِق فيها لفترات قصيرة (فرنسا مثلاً) غير انه نجح نجاحاً منقطع النظير في سويسرا وربما يعود الفضل في ذلك الى كون سويسرا دولة فدرالية وتتبع نظام الديمقراطية شبه المباشرة اضافة الى الوعي السياسي العالي لدى المواطن السويسري واستقرار الاوضاع الاجتماعية-الاقتصادية وعدم تعرض سويسرا لآزمات ومخاطر حادة كالحروب بفضل حيادها وعدم تعرضها لأي خطر خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية اللتين هزتا الدول الاوربية هزة عنيفة.